

تطور الرؤية للتحويل للاقتصاد الرقمي في العالم العربي- دراسة تجارب بعض الدول-

The development of the vision for the transformation of the digital economy in the Arab world - a study of the experiences of some countries.

بن فريجة نجاه،

Benfreiha Nadjat

nadjet.benfreiha@univ-dbk.m.dz، جامعة الجيلالي بونعامة (خميس مليانة- الجزائر).

سونة عبد القادر،

Souna Abdelkader

abdelkader.souna@univ-dbk.m.dz، جامعة الجيلالي بونعامة (خميس مليانة- الجزائر).

تاريخ القبول : 25.08.2023

تاريخ المراجعة : 25.08.2023

تاريخ الاستلام : 10.04.2023

مستخلص: إن التغيير الذي عرفه الاقتصاد العالمي والعربي في الآونة الأخيرة ألزم الدول العربية على السير على خطى التحويل نحو الاقتصاد الرقمي وخاصة بعد أحدثه التطور التكنولوجي والمعلوماتية والاتصالات المتسارع من تغيرات في الخارطة الاقتصادية العالمية، ولذا هدفتنا من خلال هذا البحث إلى تبين مدى تطور الرؤية العربية للتحويل نحو الاقتصاد الرقمي وكذا قياس التقدم الذي أحرزته بعض الدول العربية في هذا المجال.

حيث توصلنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى أن العالم العربي حقق تقدما ملحوظا في مجال التحويل إلى الاقتصاد الرقمي خاصة في بعض دول الخليج العربي، كما أوضحنا ذلك من خلال دراستنا لتجربة المملكة العربية السعودية ورؤيتها نحو التحويل وما قدمته من مجهودات وخطط إستراتيجية في سبيل ذلك وكذا دولة الإمارات العربية المتحدة والأردن الساعيتان إلى الالتحاق بالركب الحضاري في مجال التحويل الرقمي العالمي، ولذا لأنه بات لزاما على غالبية الدول العربية تحسين خدماتها الالكترونية مغيرة بذلك خريطة النظام الاقتصادي بمعامله الرقمية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، العالم العربي، التطور التكنولوجي .

تصنيف JEL : G18، O50، O33.

Abstract: The recent change in the global and Arab economy has obliged Arab States to follow in the footsteps of the transformation towards the digital economy, especially after the development of technology, informatics and communications, which has accelerated changes in the global economic map. Through this research, we aim to demonstrate the extent to which the Arab vision of the transition towards a digital economy has evolved, as well as to measure the progress made by some Arab States in this area.

Through this paper, we have concluded that the Arab world has made remarkable progress in the transition to a digital economy, especially in some Gulf countries. As illustrated by our study of Saudi Arabia's experience and vision for transformation and its strategic efforts and plans to that end, as well as the United Arab Emirates and Jordan seeking to join civilization in the field of global digital transformation, Therefore, the majority of Arab States must improve their electronic services, thereby changing the economic system's map by digital parameters.

Keywords: Digital economy, Arab world, technological development..

JEL Classification Codes: G18, O50, O33.

المؤلف المرسل : بن فريجة نجاه، nadjet.benfreiha@univ-dbk.m.dz

1. مقدمة

بات التحوّل الرقمي ضرورة تفرض نفسها في عالم يشهد قفزات وتطورات رقمية سريعة، خاصة في مجال الاقتصاد ولذا أصبح على الدول العربية إعادة صياغة استراتيجياتها الاقتصادية وتحوير فكرها الاقتصادي بما يلائم التطورات المحيطة بها وذلك بالانتقال من الاقتصاد التقليدي نحو الاقتصاد الرقمي.

الأمر الذي دفع بالعديد من الدول العربية إلى اتخاذ إجراءات نوعية وبناء استراتيجيات تساعد على المدى القريب في تحقيق أولى خطوات التحوّل نحو الرقمنة والاقتصاد الرقمي ومحاولة مسايرة العالم بهذا التغيّر السريع والطفرة النوعية وكذا تحقيق أهداف على المدى البعيد، حيث عمدت العديد من الدول إلى بناء رؤية مستقبلية عاملة على تنفيذها وساعية إلى تحقيق مراميها على المدى البعيد ومن أبرزها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، غير غافلين على عدم توفيق بعض الدول العربية في الالتحاق بهذا الركب وهذا لما تشهده من أزمات داخلية، وفي هذا السياق ارتأينا أن تكون إشكالية بحثنا المطروحة كالتالي:

ما مدى تطور الرؤية العربية للتحوّل نحو الاقتصاد الرقمي ؟

للإجابة عن هذه التساؤل ارتأينا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهية وأهم مؤشرات الاقتصاد الرقمي؟
 - ما الفرق بين الاقتصاد الرقمي والتقليدي؟
 - ما واقع الاقتصاد الرقمي للعالم العربي ؟
- أهمية البحث: وتكمن أهمية البحث في التعرف على أهم التطورات والتحديات الاقتصادية التي واجهها العالم العربي للنهوض بالمستوى التكنولوجي والتحوّل إلى الاقتصاد الرقمي في ظل ما عرفه العالم من تغيير للخارطة الاقتصادية التكنولوجية المتسارعة. كما اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي المناسب لمثل هذه الدراسة التي تطرقنا فيها إلى أهم مؤشرات تطور الاقتصاد الرقمي للعالم العربي، وكذا دراسة تجارب لبعض الدول العربية وأهم نقاطها الإستراتيجية في دعم التحوّل نحو الاقتصاد الرقمي. أهداف البحث: حيث هدفنا من خلال هذه الدراسة إلى:

- التعرف على وضع الاقتصاد الرقمي العربي، وإبراز مدى تطوره.
 - تقديم نظرة عامة للاستراتيجيات المتبعة في قياس تطور الاقتصاد الرقمي في العالم العربي.
 - تقديم رؤية عن واقع الاقتصاد الرقمي العربي في بعض الدول العربية.
- المنهج المعتمد: واعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المناسب لهذه الدراسة التحليلية لأهم مستجدات تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة بالاعتماد على المناطق الحرة المتوفرة في الدولة.

2. الاقتصاد الرقمي

1.2. تعريف الاقتصاد الرقمي:

يعرف الاقتصاد الرقمي على أنه ذلك الاقتصاد الذي يستند على التقنية المعلوماتية الرقمية، ويوظف المعلومات والمعرفة في إدارته، بوصفها المورد الجديد للثروة، ومصدر الهام للابتكارات الجديدة. (الرزو، 2006، صفحة 13)

ويقصد بالاقتصاد الرقمي التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من جهة والاقتصاد القومي والصناعي والدولي من جهة أخرى بما يحقق الشفافية والفورية والاتاحة لجميع المؤشرات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما، وبالتحديد تقوم تكنولوجيا المعلومات وأدواتها المختلفة مثل الشبكة الدولية للمعلومات

(الانترنت) تحويل وتغيير أنماط الأداء الاقتصادي في المال والأعمال والتجارة والاستثمار من الشكل التقليدي إلى الشكل الفوري بما يحقق تحسين المركز التنافسي بعنصر الوقت أي المنافسة بالوقت. (النجار، 2007، صفحة 25)

كما يعرف الاقتصاد الرقمي أيضا بأنه نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام واسع النطاق للعلوماتية وشبكة الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وخاصة في التجارة الالكترونية، مرتكزا بقوة على الابداع والمعرفة والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بتكنولوجيا الإعلام والاتصال. (حميدي، 2008، صفحة 3)

ويتخذ الاقتصاد الرقمي عدة تسميات يمكن إبرازها على النحو الآتي:

الشكل 1: تسميات الاقتصاد الرقمي:



المصدر: بوعافية رشيد، يدو محمد ، 13-14 مارس 2012، ص5.

2.2. ركائز الاقتصاد الرقمي:

يستند الاقتصاد الرقمي إلى مجموعة من المقومات أو الركائز الأساسية منها ما يلي:

- البنية التحتية والتجهيزات التقنية: إذ أن وجود بنية تحتية لتقنيات المعلومات والاتصالات تسمح بالانتقال إلى الاقتصاد العالمي، ومن أمثلة هذه التقنيات: الشبكات الهاتفية وأجهزة الحاسب الآلي وشبكة الانترنت.
- توفير البيئة القانونية المنظمة لتأمين المنافسة العادلة.
- قدرة القطاع المالي وتطوير الاستثمارات ورؤوس الأموال المخاطرة من أجل دعم ومساندة الأفكار الجديدة، فيعد النظام المالي بمؤسساته وقواعده المنظمة للعمل عنصرا أساسيا ومهما للاقتصاد الرقمي نظرا لقدرته على تخصيص الموارد واستخدامها الاستخدام الأمثل.
- رأس المال الحقيقي والمتمثل في الموارد (الكوادر) البشرية التي تعني بقطاع التعليم والتدريب.
- البحث والتطوير: حيث تولى الحكومات بالغ الاهتمام للبحث والتطوير باعتباره أساس التطور التكنولوجي، كما يقتضي الدخول إلى الاقتصاد الجديد رفع نسبة الإنفاق على مشاريع البحث والتطوير وزيادة الإنفاق على كل ما من شأنه زيادة الرصيد المعرفي.
- الملكية الفكرية: أي إعطاء حقوق أية معرفة جديدة لمن بذل الجهد لابتكارها، وذلك لتوفير الحافز لبذل المزيد من الجهود، وتتمثل هذه الحقوق في براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق الطبع والنشر. (فوزي، 2017، صفحة 168)

3.2 أهمية الاقتصاد الرقمي وتأثيره على بيئة الأعمال:

تبرز أهمية الاقتصاد الرقمي من خلال الدور الذي يؤديه وما يفرضه من تقنيات متقدمة في مختلف المجالات، وما ينجم عنه من إسهامات أساسية ومهمة في عمل الاقتصاد وأداء نشاطاته التي تتم بشكل متسارع ومتزايد، وبالتالي فإن أهمية الاندماج في هذا الاقتصاد تتمثل في عدة نقاط منها ما يلي:

- الإسهام في توليد فرص عمل متنوعة ومتزايدة، وخاصة في المجالات التي تستخدم التقنيات المتقدمة التي يتضمنها هذا الاقتصاد الرقمي.
- الإسهام في تحسين الأداء ورفع الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج.
- زيادة الناتج والدخل القومي وزيادة المشاريع، والإسهام في توليد القيم المضافة في الاقتصاد.
- المساهمة في إيجاد نمط جديد للتخصص وتقسيم العمل الدولي، وذلك لارتباطه بتقنيات مختلفة ومتطورة منها التجارة الالكترونية، والأسواق الافتراضية، والحكومة والإدارة الالكترونية، والبنوك الالكترونية. (بلخضر، 2008، صفحة 10)

4.2 مقارنة بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد التقليدي:

للاقتصاد الرقمي عدة مميزات جعلته يختلف عن الاقتصاد التقليدي في عدة نقاط وفي الجدول التالي أهم الفروقات:

الجدول 1: الفرق بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد التقليدي:

الخصائص الاقتصادية	الاقتصاد القديم (الصناعي)	الاقتصاد الجديد (الرقمي)
الأسواق	مستقرة	متقلبة
المنافسة	وطنية، مخاطر مستقلة	منافسة عالمية، اتحاد وتعاون مع المنشآت الأخرى
النظام	متسلسل - بيروقراطي	على الشبكة
مصدره وموجهات النمو	المكنة، مدخلات العوامل (العمل، رأس المال، ...)	الرقمنة، الابتكار، التجديد، الاختراع، المعرفة
مصادر الميزة التنافسية	الكتل الاقتصادية	التجديد، الجودة، النوعية
الكتلة الأجرية: الهدف	التشغيل التام	التكيف والتطابق وتحقيق أكبر عائد
السياسي	قدرات محدودة	قدرات متنوعة، متغيرة ومتعددة وشاملة
القدرات والإمكانيات	القدرة والتعلم من الحياة	الشهادات، تعلم بالممارسة ومستمر مدى الحياة
التعليم المطلوب	تنافسية	متعاونة ومشاركة
إدارة المستخدمين	ثابت حسب المهام	تهديدات وفرص

المصدر: حساني رقية ، برورة ملوكة ، 22-23 أبريل 2014، ص4.

5.2 مؤشرات قياس الاقتصاد الرقمي:

في عام 1997 قدم تقرير الاقتصاد الرقمي الناشئ the emerging digitaleconomy الصادر عن وزارة التجارة الأمريكية، نموذجاً لمجموعة من المؤشرات الواجب اعتمادها من أجل قياس الاقتصاد الرقمي، ويمكن توضيح هذه المؤشرات فيما يلي: (العلي، 2012-2013، الصفحات 6-7)

- شكل وحجم المكونات الرئيسية للاقتصاد الرقمي والذي يزال في مرحلة التطور. مثل التجارة الالكترونية وبصفة خاصة تطور دور الحاسوب والتكنولوجيا المتعلقة به، وانتشارها في أماكن العمل.

- شركات الأعمال وما تقوم به من استخدام وتطوير للتكنولوجيات المتقدمة والتجارة الالكترونية.
- التغيرات الحاصلة في هيكل ووظائف السوق، والتي تتضمن التغيرات في كيفية تقديم توزيع السلع والخدمات بالإضافة إلى تغير طبيعة المنافسة المحلية والدولية.
- التطبيقات الاقتصادية والاجتماعية لثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل التغير في الإنتاجية الناتجة عن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات.
- الخصائص الديموغرافية للمجتمع في ظل الاقتصاد الرقمي.
- ونظرا للطور والتغير المستمر والديناميكية التي يتميز بها الاقتصاد الرقمي، فإن هذه المؤشرات لم تعد كافية لقياس وتحديد آثار الاقتصاد الرقمي على المجتمع والدولة والعالم، لذا فقد تم تعديلها وتطويرها لتصبح على الشكل التالي:
- البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- التجارة الالكترونية.
- هيكل الشركات والصناعة.
- الخصائص الديمغرافية والعمالية.

6.2 المخاطر التي تواجه الاقتصاد الرقمي:

يعد التقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات في عصر العولمة من أهم التطورات العالمية المعاصرة، كما يتميز العصر الحالي بتعاظم أهمية المعلومات والمعرفة وتنامي استخدام شبكة الإنترنت وقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين تطورا كبيرا وسريعا للمواقع الإلكترونية والتي تعرض العديد من الصفحات حول مواضيع مختلفة ومتباينة، ويصاحب هذا الكم الهائل من المعلومات غياب شبه كلي لضوابط الجودة ومصداقية المصادر، مما يضع المستفيدين من هذه الشبكة أمام إشكالية حقيقية تتعلق بمسألة التمييز بين مختلف المعلومات المعروضة في هذه المواقع هذا وتشكل قضايا أمن الإنترنت أو أمن المعلومات والتهديدات التي قد تواجهها أحد أهم العوائق أمام اكتساب ثقة الناس ومشاركتهم في تقدم الإنترنت وإجراء المعاملات المالية من خلالها، وبالتالي فإن مسألة الحفاظ على أمن الإنترنت باعتماد وسائل أمانة وفعالة واقتصادية من أكثر المسائل التي تشكل حاليًا تحديًا كبيرًا لهذه التقنية. (تمام، 2009، صفحة 85)

3.3 الاقتصاد الرقمي للعالم العربي

1.3.1. وضعية الاقتصاد الرقمي في الدول العربية:

من بين 22 دولة عربية، 14 منها فقط لديها إستراتيجية رقمية وطنية أو خطط أو برامج، نجد أن بعض استراتيجيات التحول الرقمي هي استراتيجيات قائمة بذاتها، في حين أن الباقي منها جزء من إستراتيجية وطنية أوسع.

جدول رقم 2: الاستراتيجيات والخطط والبرامج الرقمية للبلدان العربية:

الدولة	وجود إستراتيجية وطنية للتحول الرقمي	الدولة	وجود إستراتيجية وطنية للتحول الرقمي	الدولة	وجود إستراتيجية وطنية للتحول الرقمي
البحرين	يوجد	مصر	يوجد	موريتانيا	لا يوجد
الكويت	يوجد	الأردن	يوجد	الصومال	لا يوجد
سلطنة عمان	يوجد	لبنان	يوجد	جزر القمر	لا يوجد

قطر	يوجد	المغرب	يوجد	السودان	لا يوجد
السعودية	يوجد	تونس	يوجد	العراق	لا يوجد
الإمارات	يوجد	جيبوتي	يوجد	سوريا	لا يوجد
الجزائر	يوجد	ليبيا	يوجد	اليمن	لا يوجد

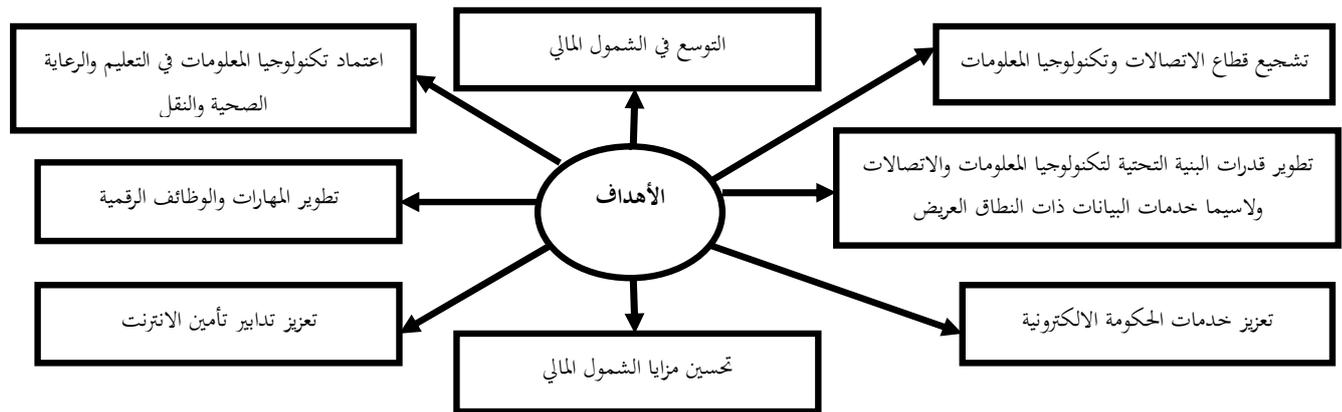
المصدر: جامعة لدول العربية، جانفي 2020، ص 125.

2.3. أهداف السياسة الرقمية للدول العربية:

تعد أهداف السياسة العامة لتطوير الاقتصاد الرقمي والمجتمع أولوية عالية في جميع البلدان العربية، وسنقوم بتسليط

الضوء على أهم هذه الأهداف والأولويات كالتالي:

الشكل رقم 2: أهداف السياسة الرقمية للدول العربية:



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: جامعة لدول العربية، جانفي 2020، ص 127-130.

3.3. الركائز الأساسية لقياس الاقتصاد الرقمي في الدول العربية:

ولرصد وضع الاقتصاد الرقمي في الدول العربية سوف نركز على أربعة مستويات تقدم الاقتصاد الرقمي، ذلك بما يشمل

أربع ركائز أساسية تتضمن: (هبة وقعلول، 2021، صفحة 8)

- البنية الأساسية الرقمية .
- التمكين الرقمي.
- المساهمة الاقتصادية للاقتصاد الرقمي.
- الابتكار والإبداع الرقمي.

وهو ما يتوافق مع النهج المتبنى من قبل مجموعة العشرين لرصد وتحليل الأبعاد المختلفة للاقتصاد الرقمي في سياق ما

يعرف بحزمة مجموعة العشرين لمؤشرات الاقتصاد الرقمي.

-البنية الأساسية الرقمية:

وتركز على مستويات انتشار خدمات الهاتف المحمول وشبكة الانترنت لارتباط هاتين الخدمتين على الأخص بمستوى تطور

الاقتصاد الرقمي.

-المساهمة الاقتصادية:

يعتبر قياس المساهمة الاقتصادية للاقتصاد الرقمي من لأهم التحديات التي تواجه دول العالم بسبب صعوبة حصر

وقياس الأبعاد الاقتصادية المختلفة للاقتصاد الرقمي.

رغم ذلك تتوفر بعض الإحصاءات غير المنتظمة التي تشير إلى تقديرات لحجم الاقتصاد الرقمي على المستوى العالمي، المقدر من قبل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنحو 15.5% من إجمالي الناتج الإجمالي العالمي في عام 2019. عادة ما يتم الاحتساب استناداً إلى مساهمة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي، على سبيل المثال على مستوى الدول العربية، تشير التقديرات المتاحة من واقع إحصاءات مساهمة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي إلى تباين مستوى مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لتسجل أعلى مستوى لها في الأردن بنسبة تقدر بنحو 12.2% في عام 2019 يليها كل من الإمارات والبحرين بمساهمة تقدر بحوالي 8% لكل منهما، ثم الكويت ومصر بنسبة 5 و 4.4% على التوالي، فيما تنخفض النسبة في باقي الدول العربية بشكل ملحوظ.

-التمكين الرقمي:

يستلزم التطوير المستمر للاقتصاد الرقمي تمكين كافة فئات السكان من النفاذ إلى خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات سواء على مستوى الأسر أو الشركات أو المؤسسات الحكومية بما يساعد في انخراط هذه الفئات في منظومة بناء وتطوير الاقتصاد الرقمي.

حيث تصدر قطر الدول العربية في هذه المؤشرات حيث تصدر قطر الدول العربية من حيث نسبة الأسر التي لديها حاسب آلي بنسبة 97.2%، والتي لديها نفاذ إلى شبكة الانترنت بنسبة 98%، والمستخدم لوسائل التواصل الاجتماعي بنسبة 99%.

-الإبداع والابتكار الرقمي:

يقوم الاقتصاد الرقمي على الإبداع والابتكار المستمر بهدف التطوير المستمر للسلع والخدمات لتحقيق أعلى مستوى من الرفاه للمواطنين، وهو ما يستلزم المزيد من الإنفاق على البحث والتطوير.

فعلى صعيد قدرة المجتمع على امتلاك أحدث التقنيات تأتي الإمارات في المرتبة الأولى على مستوى الدول العربية في مؤشر امتلاك أحدث التقنيات الذي تتراوح بين 1 لأقل مستوى و 7 لأعلى مستوى، مسجلة نحو 6.3 نقطة، تليها البحرين وقطر بنحو 5.9 نقطة لكل منهما، في المقابل تصدر قطر الدول العربية من حيث مؤشر القدرة على الابتكار حيث سجلت نحو 5.3 نقطة في هذا المؤشر.

4.3. تطور الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي:

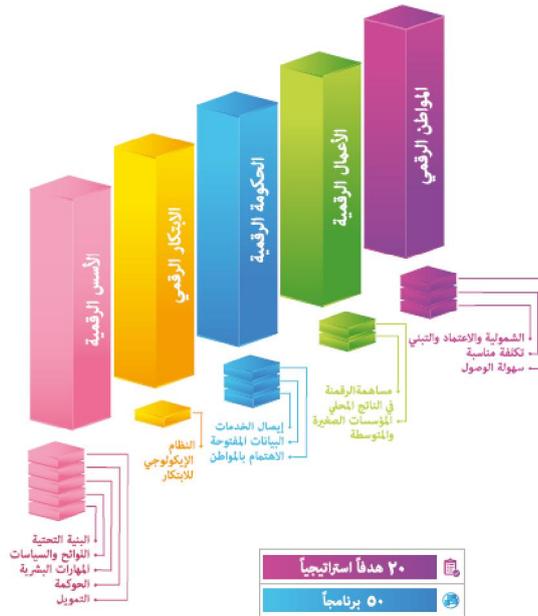
حيث تم بناء الرؤية من أربعة مستويات رئيسية هي: الأبعاد، الموضوعات الرئيسية، الأهداف ثم البرامج التنفيذية.

حيث ترتبط الاتجاهات الخمس الإستراتيجية بالأبعاد الخمسة على النحو التالي: (العربية، 2020، صفحة 135)

- تنمية وتعميق معدلات التحول الرقمي لقطاعات الأعمال العربية لزيادة مساهمة الاقتصاد الرقمي في إجمالي الناتج العربي العام.
- الوصول لأقصى قدر من الشمول المالي للمستخدمين النهائيين بتأكيد سهولة الوصول للخدمات الرقمية وبأسعار مناسبة، وهو ما يتطلب مواءمة تكلفة تقديم الخدمات مع أفضل أداء للشبكات، إضافة إلى تحسين وتطوير المحتوى العربي الرقمي.
- إيجاد البيئة المناسبة للابتكار، والتي تسمح للمشروعات الناشئة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتطوير تقنيات وتطبيقات جديدة في مختلف القطاعات - وهذا يتطلب تطوير "نماذج مشابهة لوادى السيليكون" في جميع الدول العربية، لتصبح محورا للابتكار وتساهم في إيجاد مكون رقمي ملائم للطموحات العربية.
- استكمال بناء الأسس التقنية الصحيحة ضمانا لحسن تنظيم أداء الشبكات كي تزدهر الخدمات الرقمية، هذا يتطلب سرعة عالية وأمنة للاتصالات.
- إزالة الحواجز القانونية داخل الدول العربية لتحقيق أقصى استفادة من المعاملات الرقمية - بالتوازي مع تقديم الدعم التشريعي لتحفيز الابتكار، والاستثمار، والمنافسة العادلة، وتكافؤ الفرص.

ويمثل الشكل الموالي هيكل الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي:

الشكل رقم 3: هيكل الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي:



المصدر: جامعة لدول العربية، جانفي 2020، ص 137.

5.3 . نتائج مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2020:

تم تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: الدول القائدة وهي تعد دول جاذبة للاستثمار الدولي ويمكن مقارنة نتائجها مع الدول المتقدمة رقمياً، وهي الدول

الحاصلة على المركز من 1-5: (الإمارات العربية المتحدة، البحرين، عمان، قطر والمملكة العربية السعودية)

تتميز تلك الدول بقدرتها على التكيف بسرعة وامتلاك مرونة كبيرة في سرعة التحوّل نحو التطبيقات الحديثة وسهولة تحقيق

شمولية رقمية ومالية، وأتمتة كافة الخدمات الحكومية وربطها.

المجموعة الثانية: الدولة الواعدة رقمياً وهي الدول التي قطعت شوطاً معقولاً في مسيرة التحوّل الرقمي، ويمكن اعتبارها من

الدول الجاذبة للاستثمار وإن بدرجة أقل عن دول المجموعة الأولى، وهذه الدول حاصلة على المراكز من 6-12، تشمل هذه

المجموعة على سبعة دول هي: (الكويت، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، تونس والجزائر).

تتميز تلك الدول بامتلاكها بنية تحتية ومعرفية كافية للانطلاق نحو الإمام ويمكنها خلال فترة متوسطة تتراوح بين السنتين والأربعة

من الانتقال لمصافي الدول الرقمية القائدة بحال تبنت خطط جريئة وحاسمة نحو استكمال خططها للتحوّل الرقمي.

وتحتاج تلك الدول لاستكمال أعمال الربط الرقمي وتعميق استخدام الهوية الرقمية من خلال منصات حكومية لدعم تقديم

الخدمات لكافة المواطنين بالدقة والكفاءة المطلوبة لم تستكمل تلك الدول الشمولية الرقمية لكافة المواطنين ومازالت العديد من

الأنشطة الاقتصادية تجري خارج المنظومة الرسمية وغير مشمولة مالياً ورقمياً.

المجموعة الثالثة: الدول التي تحتاج لتدشيط رقمي وبذل مزيد من الاستثمارات لتعظيم قدرات بنيتها التحتية الرقمية لذا فهي

جاذبة لدعم الدول القائدة والمؤسسات الدولية وهي الدول الحاصلة على الترتيب من 13-22: (العراق، سوريا، موريتانيا، اليمن،

السودان، جيبوتي، فلسطين، جزر القمر، ليبيا والصومال).

تحتاج تلك الدول وبمستويات مختلفة لاستكمال البنية التحتية الأساسية للاتصالات والوصول لخدمات الانترنت والأمن السيبراني، وكذلك تحتاج بشكل واضح لخطط إستراتيجية للتحويل والاقتصاد الرقمي للتعجيل لاستدراك ما فاتها واستكمال بناء قدراتها الرقمية والانطلاق نحو الحداثة بشكل مدروس ومستقر، نجد بعض من بين تلك الدول من مازال يعاني من عدم الاستقرار الذي أعقب بعض الثورات العربية بمطلع العقد الثاني بالقرن الحالي، أو من قبل هذا التاريخ. (الاتحاد العربي، 2020، صفحة 55)

4. تجارب لبعض الدول العربية في مجال التحولات الرقمية:

1.4. الأردن:

تولي المملكة اهتماما كبيرا بالتحول الرقمي، وذلك لما تقدمه التحولات الرقمية من فوائد كبيرة للاقتصاد الوطني، حيث أولى جلالة الملك عبد الله الثاني برنامج الحكومة الرقمية الذكية الاهتمام اللازم عندما بادر جلالته عام 2001 بالإعلان عن البرنامج وتكليف وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات (المسماة حاليا بوزارة الاقتصاد الرقمي والريادة) بتنفيذه، حيث يعمل البرنامج على تعزيز تقديم الخدمات رقميا وذلك باستخدام وسائل الاتصال الرقمي المختلفة والعمل كنقطة مركزية بتنسيق جهود الوزارات والمؤسسات المختلفة ووضع الخطط لتقديم الخدمات والمعاملات الحكومية إلكترونيا وتزويدها بالمعايير والخبرات الضرورية .

حيث أنشئت الحكومة الأردنية في 9 مايو 2019 وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، تعمل من خلالها الحكومة على تفعيل دور الريادة في مجال تقنية المعلومات الذي بدوره يدعم الاقتصاد الرقمي على المستوى الوطني سواء في القطاع العام أو الخاص، تعمل الوزارة على محورين أساسيين هما الاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال، تجدر الإشارة إلى أن الوزارة تعمل على وضع منهجية وطنية لقياس مدى التقدم في الاقتصاد الرقمي.

من ناحية أخرى ، قامت الحكومة بوضع منهجية للتحويل في التعاملات الرقمية للخدمات الحكومية من خلال إعادة هندسة الإجراءات الحكومية لتقديم الخدمات، حيث تسعى وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة من خلال برنامج الحكومة الرقمية إلى رفع رة الخدمات المساندة للقطاعات، من خلال أتمتة مجموعة من الخدمات مثل خدمات دائرة مراقبة الشركات، وخدمات ضريبة الدخل والمبيعات، وخدمات الضمان الاجتماعي وخدمات تجديد رخص المهن، وخدمات الجمارك العامة، حيث تمثل هذه الخدمات المرحلة الأساسية لرقمته القطاعات الاقتصادية وغيرها.

من ناحية أخرى، تولي الأردن أهمية لدور المسوحات الإحصائية للوصول إلى مؤشرات دقيقة ذات صلة بالاقتصاد الرقمي واستخداماته لما لها من أهمية لدعم النمو والتنمية الاقتصادية، حيث تنفذ وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة حوالي خمسة مسوحات إحصائية في قطاع الاتصالات وتقنيات المعلومات مثل:

- مسح الشركات العاملة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنازل.
- مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنشآت.
- مسح انتشار واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس.
- تقييم الاحتياجات السوقية من العاملين لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

تقوم وزارة الاقتصاد الرقمي بإجراء مسح استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في المنازل حيث يتم جمع معلومات لحساب مؤشر يبين متوسط الإنفاق الشهري للأسر على الإنترنت. (قعلول و الوليد، 2020، صفحة 27)

2.4. المملكة العربية السعودية:

بادرت المملكة العربية بإطلاق برنامج التحول الرقمي، كأحد البرامج الأساسية لتحقيق رؤية المملكة 2030، بهدف بناء حكومة رقمي واقتصاد رقمي ذو صناعة مبنية على الثورة الصناعية الرابعة، ومجتمع رقمي، لإيجاد بيئة عامرة واقتصاد مزدهر ومستقبل أفضل للمملكة.

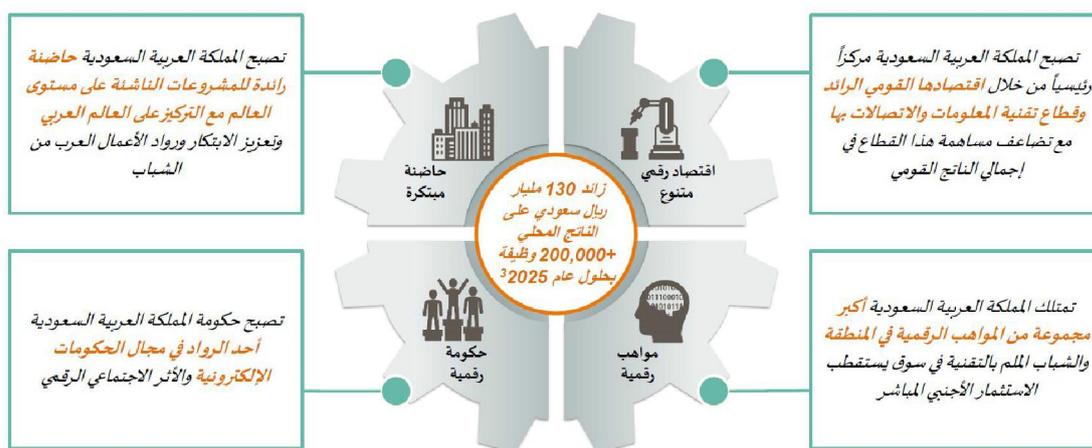
ودعمت المملكة من خلال برنامج التحول الرقمي روح الإبداع لريادة الأعمال في المجتمع السعودي، وذلك للوصول إلى المجتمع الرقمي المنشود إضافة لتطوير الخدمات العامة، إلى جانب بناء وتطوير البنية التحتية الرقمية اللازمة لتطوير قطاع تقنية المعلومات والهوض به، وتمكين المستخدمين والشركات والجهات الحكومية من خلال دعم القدرات البشرية وتنمية صناعة التقنية، إضافة إلى تحقيق تحول رقمي من خلال تطوير أساس رقمي قوي يتسم برقمنة القطاعات والبيانات المفتوحة، وتحقيق الابتكار في الخدمات الحكومية لتصبح الحكومة السعودية واحدة من الحكومات الأكثر ابتكاراً على الساحة العالمية من خلال تقديمها خدمات رقمية ذات قيمة عالية بطريقة سلسة وسهل توفر المزيد من الجهد والوقت والمال على المستخدمين، عاملة على تحسين الخدمات الحكومية وربطها مع بعضها البعض مع إمكانية جمع البيانات المطلوبة في أسرع وقت ممكن، وتفادي الازدواجية وترشيد الإنفاق الحكومي.

وقد حققت المملكة في مجال الحكومة الرقمية، العديد من الانجازات عبر عدد من البرامج والمبادرات الرقمية خدمة للمستفيدين وذلك وفقاً لأعلى درجات الأداء المؤثوقة، وبعد برنامج "مراس" واحداً من بينها إذ أسهم في الوصول لأكثر من 40 خدمة إلكترونية، وتقليص وقت المعاملة من 81 يوماً إلى 24 ساعة، وتسجيل أكثر من 90 ألف عملية حتى الآن، إلى جانب برنامج "اعتماد" وهو أول منصة مالية بهذا الحجم في العالم للربط الإلكتروني، تعامل أكثر من 450 منشأة حكومية تستخدم البوابة، وبرنامج "أبشر" الذي أسهم في ربط أكثر من 130 خدمة حكومية ليستخدمها المواطن، وتقليل وقت تجديد جواز السفر من 8 أيام إلى يوم واحد، وتنفيذ أكثر من 20 مليون معاملة حتى الآن، وإيصال الوثائق خلال يوم واحد وغيرها.

ويسهم الاقتصاد الرقمي في جعل المملكة قوة اقتصادية عالمية، من خلال تحقيق استثمارات متنامية لتسريع تطوير البنية التحتية لتمكين المجتمع وقطاع الأعمال، حيث نجحت المملكة في زيادة سرعة الإنترنت 300 في المائة، وتغطية الجيل الرابع بمعدل 90% وزيادة 7% بتغطية الألياف البصرية، مما يدعم الاقتصاد الرقمي ودوره في تحويل المنتجات الرقمية إلى سلع، وخفض التكلفة المالية، وزيادة شفافية المعاملات، وتعزيز القدرة التنافسية من طريق زيادة الوصول إلى المعلومات وسرعة تنفيذها، فضلاً عن دوره في إيجاد المزيد من الفرص الوظيفية للشباب السعودي من خلال دعم الابتكار والمنشآت الصغيرة والمتوسطة. (بطاهر، 2019، صفحة 154)

ويُلخص الشكل التالي أهم الأهداف الإستراتيجية للمملكة العربية السعودية.

الشكل رقم 4: أهداف الإستراتيجية للمملكة العربية السعودية:



المصدر: بظاهر بختة، 2019، ص 155.

3.4. الإمارات العربية المتحدة:

تتخذ حكومة الإمارات خطوات ملموسة لتأسيس تحول رقمي قوي والاستفادة من الإيجابيات والفوائد التي يوفرها التحول الرقمي من خلال إطلاق المبادرات التي تشجع على الابتكار، وقد مهدت مبادرة مؤسسة دبي للمستقبل (مليون مبرمج عربي) الطريق للمضي في هذا الاتجاه، حيث يتسم الاقتصاد الرقمي في الإمارات والمنطقة بإمكانات هائلة، إضافة إلى تمتع جيل الشباب بمهارات وخبرات رقمية كبيرة.

حققت دولة الإمارات نسبة كبيرة من الحوكمة الذكية (التحول لخدمات ذكية)، حيث تم تحويل نحو 96.3% من الخدمات الحكومية الأكثر أهمية والبالغة 337 خدمة (الخدمات اليومية) إلى خدمات ذكية. يعتبر قطاع الخدمات الحكومية في الإمارات الأكثر رقمته في ظل تحول أكبر 41 جهة حكومية نحو الخدمات الذكية خلال 730 يوم من بدء تنفيذ المشروع.

تمثل التحدي الأكبر خلال السنتين الماضيتين في تغيير عقلية وثقافة إدارة الخدمات الحكومية، وهو ما ساعد على تحول عملية تقديم الخدمات الحكومية من الاعتماد على المكاتب وآلاف الموظفين، وإلى الاعتماد على أنظمة متقدمة وعقول مبتكرة. وقد ارتفع معدل التحول الذكي في دولة الإمارات اليوم إلى 98.18% في خدمات الحكومة الاتحادية المتاحة على الإنترنت. وأيضاً وضعت الحكومة هدف تحويل الخدمات الحيوية إلى خدمات إلكترونية بنسبة 100 في المائة عبر قناتين، هما المواقع الإلكترونية وتطبيقات الهواتف الذكية.

تعمل هيئة تنظيم الاتصالات على إعداد إستراتيجية لتعزيز التحول الرقمي في قطاع الاتصالات، وأيضاً لدى الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء خطة عمل لاحتساب إحصاءات الإنفاق على الاقتصاد الرقمي، تعتمد منهجية قياس الاقتصاد الرقمي على قياس إمكانات الحكومة الإلكترونية/الذكية والتي تتكون من 7 مؤشرات كما يلي:

- نسبة التحول الإلكتروني/الذكي للخدمات الحكومية الاتحادية.
- نسبة استخدام الخدمات الحكومية الإلكترونية / الذكية.
- مستوى سعادة المتعاملين عن الخدمات الإلكترونية / الذكية.
- نسبة التزام الخدمات الحكومية بمعايير جودة الخدمات الإلكترونية / الذكية.
- مستوى التوعية العامة عن الخدمات لإلكترونية / الذكية.

- نسبة التزام المواقع الإلكترونية بمعايير جودة المواقع الإلكترونية.

- مستوى تكامل الخدمات الإلكترونية/الذكية.

يمثل نموذج الإمارات لنضج الحكومة الرقمية مرجعا موحدًا للحكومة الإلكترونية/الرقمية في دولة الإمارات يسترشد به عند العمل على مختلف محاور التحوّل الرقمي، وهو يقيس القدرة على خلق حكومة ناشئة رقمية والحفاظ على استدامتها. يعتبر قطاع الخدمات المالية والمصرفية أحد القطاعات الأكثر رقمته بالدولة، حيث يتم توفير أغلب تلك الخدمات بطريقة رقمية من خلال استخدام تطبيقات الهاتف النقال سواء لطلب واستلام الخدمة أو للدفع. ويعمل المصرف المركزي من خلال إستراتيجية على تطوير قطاع التقنيات المالية الحديثة على إدراج حلول مبتكرة ستعزز من التقدم الحاصل في هذا المجال.

في هذا الصدد، وضع المصرف المركزي إستراتيجية تطوير قطاع التقنيات المالية الحديثة في الدولة ويعمل على تنفيذها بمشاركة الشركاء الاستراتيجيين. تهدف هذه الإستراتيجية (FinTech Strategy) إلى إنجاح بيئة التقنيات المالية الحديثة، من خلال إطلاق عدد من المبادرات تغطي كل نواحي التشريع والتنظيم والابتكار بهدف ضمان توفير بيئة صحية ومستدامة للتقنيات المالية الحديثة على المدى الطويل. (قعلول و الوليد، 2020، صفحة 29)

5. خاتمة:

ظهرت أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال ما لعبته الحكومات الرقمية من دور مركزي في معالجة الأزمة وأصبحت عنصرا أساسيا في التواصل بين القيادة والمجتمع من خلال تبادل المعلومات وتقديم الخدمات عبر الانترنت، حيث باتت الحكومة الرقمية وسيلة وليست غاية لتحسن سبل التواصل والخدمات العامة، ومن خلال بحثنا هذا سلطنا الضوء على تنامي الاقتصاد الرقمي العربي خلال فترة وتبيان مدى التقدم المحقق من طرف الدول العربية في هذا المجال، ومن أبرز النتائج المتوصل إليها:

- السعي الحثيث للدول العربية في بناء اقتصاد رقمي فعال وإعادة تقييم أوليات قطاع الاتصال والتكنولوجيا .
- تعزيز الشفافية والإدماج مع قادة التكنولوجيا والقطاع الخاص لجعل الحياة أفضل للجميع.
- توفير برامج تدريبية لتنمية القدرة المعلمانية لدى الباحثين والمشرفين على الاقتصاد الرقمي.
- تحقيق بعض الدول العربية لاستثمارات متنامية لتسريع تطوير البنية التحتية لتمكين المجتمع وقطاع الأعمال، كزيادة سرعة الانترنت مما يدعم الاقتصاد الرقمي ودوره في تحويل المنتجات الرقمية إلى سلع.... الخ.
- بناء الدول العربية لاستراتيجيات فعالة وذات رؤية هادفة مستقبلية لتهيئة المسار نحو التحوّل الرقمي.
- ومن أهم التوصيات التي يمكن تقديمها من خلال هذا البحث هي:
- وجوب تطوير البنية التحتية للدول العربية لقطاع الاتصالات والمعلومات مما يساعد على الانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي.
- وجوب اهتمام الدول العربية بالإنفاق الحكومي على البحث والتطوير في مجال الاتصالات والمعلومات.
- تشجيع القطاع الخاص لدعم تمويل والاستثمار في القطاع التكنولوجي والاتصالات ليكون شريكا رئيسيا في تطور الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية.
- وجوب القضاء على الأمية الرقمية لأفراد المجتمع العربي من خلال تعزيز المنظومة التعليمية بالمهارات التكنولوجية.
- العمل على تقليل الفجوة الرقمية بين الدول العربية.

6. قائمة المراجع:

- أمني فوزي. (2017). مفهوم الاقتصاد الرقمي. مصر: المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الرابع والخمسون، (العدد 03).
- بخته بطاهر. (2019). توجهات الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية في ظل رغبتها في تطبيقه- فلسطين، إمارات، سعودية، الجزائر. الجزائر: مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 03، (العدد 02).
- جامعة الدول العربية. (2020). الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي. مصر: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، الطبعة الثانية.
- حسن العلمي. (2012-2013). دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة. سطييف، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر.
- حسن مظفر الرزو. (2006). مقومات الاقتصاد الرقمي ومدخل الى اقتصاديات الانترنت. الرياض: مركز البحوث.
- سفيان قعلول، طلحة الوليد. (2020). الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات. الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي. شاكر بلخضر. (2008). الاقتصاد المعرفي بين الفرص والتحديات. الجزائر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- عبد الرزاق حميدي. (2008). اقتصاد المعرفة وتعزيز تنافسية المؤسسة: مع الإشارة إلى حالة الجزائر. الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، الجزائر.
- عبد المنعم هبة، و سفيان قعلول. (2021). نحو بناء مؤشر مركب لرصد تطور الاقتصاد الرقمي في الدول العربية. الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
- عبير فاروق تمام. (2009). دور الاقتصاد الرقمي في دعم التنمية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري: دراسة مقارنة بين الدول. رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.
- فريد راغب النجار. (2007). الاقتصاد الرقمي "الانترنت وإعادة هيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك الالكترونية. الإسكندرية: دار الجامعية للنشر.
- للاقتصاد الرقمي الاتحاد العربي. (2020). مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2020: كوفيد-19 وضرورة التحول الى الاقتصاد الرقمي. الإمارات العربية المتحدة: المجلس الوطني للاعلام بدولة الامارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى.

للاستشهاد بهذا المقال وفق طريقة (APA):

نجاه بن فريجة، عبد القادر سونة. (2023). تطور الرؤية للتحول للاقتصاد الرقمي في العالم العربي- دراسة تجارب بعض الدول. مجلة المحاسبة، التدقيق، والمالية. المجلد ** / العدد ** 2020.